

رأي اقتصادي

تحديات القطاع الصناعي

>، ليس بخاف على رجال المال والأعمال العاملين في القطاع الصناعي اليمني أن التحديات الراهنة تتمثل في الاتجاه نحو العولمة والتكامل والاندماج في كيانات اقتصادية كبرى تفرض على اقتصادنا الوطني العمل باستراتيجية جادة تقود إلى السرعة والتكيف مع المتغيرات والدفع نحو تنويع القاعدة الإنتاجية لأن التمويل أصبح أكبر على القطاعات الحديثة كالقانون الالكتروني والسياحي والخدمي.

إلا أنه يتضح لنا أن اليمن وقطاعها الصناعي والإنتاجي يتقدم بشكل علمي وعملي ومنهجي في توسيع القاعدة الإنتاجية، ولعل زيادة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي بشكل السري إلى الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى توفر معلومات اقتصادية تحتوي على قاعدة بيانات حديثة تلبى حاجة الحكومة والقطاع الخاص والجهات البحثية والجامعية والعلمية من أجل تلافي النقص الحاصل في المعلومات بحيث تغطي القطاعات الخدمية والزراعية والتجارية والصناعية، ومع ذلك فإن القطاع الصناعي اليمني يؤدي دوراً مهماً بالمساهمة في زيادة حجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل وعدد المصانع وفي اعتقادي ومن خلال تتبعي لتطور القطاع الصناعي في بلادنا نجد أن المعدلات المستهدفة في القطاع الصناعي اليمني تتطلب تحقيق نمو مستدام ومضطرر ولتحقيق هذا الهدف فإنه يتوجب على القطاع الخاص الصناعي أن يحقق مزيداً من النمو الدائم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات وزيادة الصادرات الصناعية وفتح آفاق أوسع أمام المزيد من حركة التجارة بما يخدم المصالح المتبادلة والاقتصاد الوطني والنمو والتنمية ومواجهة التحديات والصعوبات المستقبلية.



د. أحمد البواب
Email:ahmed.alhanbali@hnt.mec.com

أن اليمن وقطاعها الصناعي والإنتاجي يتقدم بشكل علمي وعملي ومنهجي في توسيع القاعدة الإنتاجية، ولعل زيادة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي بشكل السري في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى توفر معلومات اقتصادية تحتوي على قاعدة بيانات حديثة تلبى حاجة الحكومة والقطاع الخاص والجهات البحثية والجامعية والعلمية من أجل تلافي النقص الحاصل في المعلومات بحيث تغطي القطاعات الخدمية والزراعية والتجارية والصناعية، ومع ذلك فإن القطاع الصناعي اليمني يتطلب تحقيق نمو مستدام ومضطرر ولتحقيق هذا الهدف فإنه يتوجب على القطاع الخاص الصناعي أن يحقق مزيداً من النمو الدائم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات وزيادة الصادرات الصناعية وفتح آفاق أوسع أمام المزيد من حركة التجارة بما يخدم المصالح المتبادلة والاقتصاد الوطني والنمو والتنمية ومواجهة التحديات والصعوبات المستقبلية.

أن اليمن وقطاعها الصناعي والإنتاجي يتقدم بشكل علمي وعملي ومنهجي في توسيع القاعدة الإنتاجية، ولعل زيادة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي بشكل السري في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى توفر معلومات اقتصادية تحتوي على قاعدة بيانات حديثة تلبى حاجة الحكومة والقطاع الخاص والجهات البحثية والجامعية والعلمية من أجل تلافي النقص الحاصل في المعلومات بحيث تغطي القطاعات الخدمية والزراعية والتجارية والصناعية، ومع ذلك فإن القطاع الصناعي اليمني يتطلب تحقيق نمو مستدام ومضطرر ولتحقيق هذا الهدف فإنه يتوجب على القطاع الخاص الصناعي أن يحقق مزيداً من النمو الدائم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات وزيادة الصادرات الصناعية وفتح آفاق أوسع أمام المزيد من حركة التجارة بما يخدم المصالح المتبادلة والاقتصاد الوطني والنمو والتنمية ومواجهة التحديات والصعوبات المستقبلية.

التجارب الناجحة لتمويل المشاريع المتوسطة

والصغيرة في ندوة بصنعاء

قاسم الشاوش

نظمت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أمس بصنعاء ندوة حول خدمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعاون مع شبكة اليمن للتمويل الأصغر وتهدف لاستعراض عدد من التجارب الناجحة في اليمن لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ضمن مشروع تفعيل قطاع سيدات الأعمال اليمينيات "كوني".

وأكدت ضابطة مشروع "كوني" مواهب مكي في الندوة أن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر تهتم بوجود سيدات أعمال ناجحات في اليمن، منوهة استمرار الوكالة في تأهيلهن ورفع كفاءة القطاع الخاص من خلال تقديم الاستشارات والدعم الفني وعمل الدراسات اللازمة. مشيرة إلى أن الوكالة تقوم بأنشطتها بشكل متواصل في أمانة العاصمة وعدن والمكلا والحديدة بهدف تحسين العلاقات بين أصحاب المشاريع الصغيرة ودعم سيدات الأعمال وإبراز مشاريعهن.. مستعرضة مشاكل التمويل التي تواجهها السيدات في اليمن والعراقيل التي تواجهها بهذا الصدد.. من جهتها استعرضا ممثلي بنك الأمل ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر ومدير العمليات ببنك التضامن الإسلامي الاحتياجات التي تتطلبها السوق اليمنية من التمويل الأصغر تقدر بأكثر من مليون شخص، وأنه يوجد حوالي 72 ألف عميل نشط فيما توجد 12 مؤسسة تمويل اصغر مازلت تخدم المناطق الحضرية فقط..

كما أقيمت كلمات بالمناسبة من قبل ممثلي الجهات المنظمة تناولت قضايا التمويل الأصغر وتوفير الخدمات المالية للعملاء ذوي الدخل المحدود والفقراء النشطين اقتصادياً وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية بهدف تمكينهم اقتصادياً.. معتبرة قانون التمويل الأصغر الذي صدر 2009م بأنه يمثل نقلة نوعية في تمويل المشاريع الصغيرة.

وأشارت الكلمات إلى أن نحو 60% من عملاء التمويل الأصغر في اليمن هم من العنصر النسائي. وتخلل الندوة استعراض عدد من التجارب الناجحة في مجال تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة وأثريت بنقاشات من شأنها تعزيز عمل المشاريع الممولة من تلك الجهات وتحقيق الأهداف المنشودة...

المالية طارق الشرفي ومدير عام المساعدات والمنح بوزارة المالية هاني عنان. ومن جانب الصندوق ممثل المجموعة العربية في الصندوق الدكتور عبد الشكور شعلان ومستشار إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الدكتور خالد صقر والممثل المقيم صندوق النقد الدولي لدى اليمن الدكتور غازي شبيكات.

من جهة أخرى شارك وزيراً التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي والمالية صخر الوجيه مساء أمس الأول في الاجتماع الوزاري الخاص بأعضاء مبادرة دوفيل والذي عقد بمقر مجموعة البنك الدولي برئاسة وزير المالية البريطاني جورج إسبورن. استعرض الاجتماع التصورات المستقبلية لاقتصاد دول الربيع العربي (اليمن ومصر وتونس والمغرب وليبيا والاردن) وكذا آخر التطورات وأهم المعطيات في مستوى دعم المبادرة للدول الأعضاء وأفاق العمل المستقبلي عبر صندوق المرحلة الانتقالية.

حضر الاجتماع وزراء المالية والتنمية لمجموعة الثماني والمنظمات الدولية الاعضاء ووزراء مالية قطر والكويت وتركيا والسعودية والامارات العربية المتحدة..

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي الدكتور مسعود أحمد. كرس اللقاء لمناقشة تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية في اليمن والمقترحات الناجمة لمعالجة الاختلالات القائمة، إضافة إلى دعم صندوق النقد الدولي للإصلاحات الاقتصادية في اليمن ودعم الموازنة العامة للدولة.

وتناول اللقاء الموقف المالي للموازنة العامة للدولة وإلى تراجع الإيرادات العامة بسبب الأعمال التخريبية المتكررة للبنية التحتية لقطاعي النفط والغاز. وتطرق اللقاء إلى إمكانية قيام الصندوق بتقديم تمويل للموازنة العامة لليمن عبر البرامج التي يقدمها للدول الاعضاء. يشار إلى أن اللقاءات تضمنت استعراض نتائج مراجعة بعثة الصندوق لليبيانات الاقتصادية والمالية والنقدية لليمن بغرض تقييم الوضع الاقتصادي والمالي فيه وتقديم التوصيات اللازمة للحكومة بهدف مساعدتها على معالجة التحديات لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في اليمن.

حضر اللقاء من الجانب اليمني القائم بأعمال سفارة اليمن بواشنطن بالإنيابة عادل علي السنييني ومدير عام مكتب وزير

من الدول والجهات المانحة إضافة إلى آلية تبادل الخبرات في تمويل وتصميم دراسات الإصلاحات المالية.

وفي تصريح لـ (سبأ): قال مساعد وزير الخزانة الأمريكي "التقينا أمس بوفد الحكومة اليمنية وناقشنا معهم التقدم الذي احرزته الحكومة في مواصلة الانتعاش الاقتصادي وكذا جهود الحكومة الرامية إلى تحسين حياة مواطنيها".

حضر اللقاء من الجانب اليمني القائم بأعمال سفارة اليمن بالإنيابة في واشنطن عادل علي السنييني والمحق الاعلامي بالسفارة محمد أحمد الباشا ومدير عام مكتب وزير المالية طارق الشرفي ومدير عام المساعدات والمنح بوزارة المالية هاني عنان. ومن الجانب الأمريكي نائب مساعد وزير الخزانة لشرق الأوسط وأفريقيا ومدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخزانة لوين تران ونائب مدير الدائرة وبيتر ورنز وخبيرة الشؤون الاقتصادية الدولية المشرفة على ملف اليمن ماري سيفنسترام.

كما التقى وزير المالية صخر الوجيه ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي بمبنى صندوق النقد الدولي

منوها أن حكومة الوفاق الوطني تعمل بلاكلل لتحسين مستوى معيشة المواطنين. من جانبه رحب وزير التخطيط والتعاون الدولي بالدعم الأمريكي في المجالات الاقتصادية والتنمية والإنسانية.. معرباً عن تقديره للحرص الذي تبديه الإدارة الأمريكية في دعم جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى مواجهة التحديات التي تواجه بلادنا.

وقال الدكتور السعدي أن اليمن انتقلت إلى المرحلة الثانية من آلية المبادرة الخليجية وأحرزت تقدماً ملموساً وأن الأوضاع بشكل عام أصبحت أفضل مما كانت عليه حين تشكلت حكومة الوفاق الوطني. مشيداً بدور سفراء مجموعة العشرة الداعمة للمبادرة الخليجية، مؤكداً التزام الحكومة اليمنية بتحقيق تطلعات وطموحات الشعب اليمني.. وقال: حان الوقت لكي يستفيد أبناء الشعب من موقع بلاده الجيوغرافي الاستراتيجي وأن الاستقرار السياسي والأمني هو مفتاح التنمية الحقيقي".

وتطرق اللقاء إلى إمكانية مواصلة دعم الإدارة الأمريكية لليمن عبر إنشاء صندوق دولي خاص لدعم الحكومة اليمنية بتمويل

واشنطن/سبأ/ >، التقى وزير المالية صخر الوجيه ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس بمبنى صندوق النقد الدولي بواشنطن مساعد وزير الخزانة الأمريكية لشؤون التمويل الدولي تشارلز كولينز وذلك على هامش فعاليات مؤتمر صندوق النقد والبنك الدوليين الذي يعقد خلال الفترة 15 - 21 أبريل.

وفي اللقاء استعرض وزير المالية تطورات الأوضاع المالية والاقتصادية في اليمن.. مشيراً إلى نجاحات حكومة الوفاق الوطني في المحافظة على استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم وتحتفظ بالسحب المكشوف وإبقاء العجز المالي في الحدود الآمنة وخفض نسبة الفائدة لأدنى الخزانة ورفع معدلات التحصيل الجمركي والضريبي.

مشيداً بدعم حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة الحيوي والملموس عبر توفير المشتقات النفطية خلال الفترة الحساسة وفي ظل الظروف الاقتصادية المعقدة وكذا بدعم صندوق النقد العربي والدولي للخزانة العامة.

تمويل الصندوق العربي للنماء الاقتصادي

توقعات بدء العمل بتوسيع طريق صنعاء - الحديدة العام القادم



وقدمت وحدة تنفيذ المشاريع الممولة دليلاً بوزارة الأشغال عرضاً عن سير العمل بمشروع طريق ذمار الحسنية ومشروع سيحوت - نشطون - الغيظة.

حضر الاجتماع وكيل الوزارة لقطاع الطرق المهندس عبدالوهاب الحاكم، ورئيس مجلس إدارة صندوق صيانة الطرق المهندس أنيس السماوي، والوكيل المساعد لوزارة التخطيط والتعاون الدولي محمد المسوري، وعن جانب الصندوق العربي كبير الخبراء الاقتصاديين بالصندوق منذر القرقوري ومهندس اول في الصندوق محمد الناصر الملوك.

كما ابدى رئيس وفد الصندوق العربي اعجابه بحسن إدارة المشاريع والمتابعة والنتائج الممتازة ونسب التنفيذ على الواقع.

وأكد استمرار الصندوق في دعم مشاريع الطرق في اليمن.. لافتاً إلى أن أي ملاحظات أو آراء يقدمها الصندوق حول المشاريع تمثل مساندة واعمالاً مهماً في إنجازها. كما جرى خلال الاجتماع استعراض سير العمل في مشاريع الطرق الريفية التي تقوم الوزارة بتنفيذها في عدد من المحافظات وأهميتها في تسهيل حركة التنقل في القرى والأرياف وتعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

صنعاء/سبأ بحث وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي أمس مع وفد الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي برئاسة الدكتور أحمد عنان، مجالات التعاون بين الوزارة والصندوق في مشاريع الطرق التي يمولها الصندوق وكذا سير العمل ونسبة الانجاز في هذه المشاريع.

وتطرق الاجتماع إلى سير العمل في تنفيذ مشروع طريق ذمار- الحسنية الأستراتيجي الذي يبلغ طوله 254 كم، وعدد من الطرق التي يساهم الصندوق في تمويلها، حيث يعتبر الصندوق العربي من اكبر الممولين لمشاريع الطرق في اليمن.

واستعرض الاجتماع سير العمل في تنفيذ مشروع طريق سيحوت - نشطون - الغيظة إضافة إلى المشاريع التي يتم الاعداد لها في محافظة حضرموت.

وتمن وزير الأشغال العامة والطرق دعم وأسهمات الصندوق في مشاريع الطرق في اليمن.. مستعرضاً الجوانب المتعلقة بمشروع توسعة وتحسين طريق صنعاء- الحديدة الذي يتم الاعداد له حالياً بتمويل مشترك من الصندوق العربي والذي من المتوقع أن يبدأ العمل فيه مطلع العام القادم.

من جانبه عبر رئيس وفد الصندوق عن شكره للجهود التي تبذلها وزارة الأشغال لأنجاز مشاريع الطرق التي تعتبر إنجازاً لليمن وتتماثل بفرصان الحياة.. مشيراً إلى أن العمل المشترك الذي قائم به الصندوق مع وزارة الأشغال العامة والطرق خلال السنوات الماضية يعتبر عصب العمل التنموي في الجمهورية اليمنية.

مليوناً يورو للتدريب في

المعاهد الفنية باليمن

عبدالباسط النوعة

خصصت الوكالة الألمانية العازم مشروعاً للتدريب والتشغيل وتأهيل المدربين في بعض مؤسسات التعليم الفني بالميمن بكلفة مليوني يورو لمدة سنتين ويستهدف المشروع المعاهد التقنية في محافظات صنعاء وعدن وتعز والحديدة. وأكد الدكتور عبدال حافظ ثابت نعمان وزير التعليم الفني والتدريب المهني خلال لقائه كونو فيشر مدير مشروع تطوير القطاع الخاص في العازم بصنعاء أمس على أهمية التعاون بين الوزارة ومشروع العازم الذي يعتبر هذا المشروع هو الأول له في مجال التعليم الفني وجاء نتيجة لتواصل بين الوزارة والمسؤولين عن المشروع في اليمن.

وأشار إلى أهمية مراجعة الاتفاقية التي ستوقع بين الوزارة والمشروع الألماني بحيث تتضمن كافة الاحتياجات التدريبية في المعاهد المستهدفة والأنشطة التي سيتم تنفيذها خلال إقامة المشروع، من جانبه أكد السيد فيشر على أهمية عمل مسح احتياجات السوق لمرعاة تلك الاحتياجات أثناء التدريب. واتفق الجانبان على ضرورة التركيز على تدريب المرأة لاسيما المرأة الريفية وإنشاء نظام متابعة الخريجين في المعاهد لفرض حصولهم على عمل.

دورات تعريفية حول كيفية

مكافحة حشرة حافرة الطماطم

صنعاء/سبأ نظمت وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النباتات وبالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أمس دورة تدريبية للتعريف بطرق مكافحة حشرة حافرة الطماطم التي توسع انتشارها مؤخراً في مناطق محافظات الجمهورية.

وهذت الدورة التي شارك فيها 16 متدرباً ومتدربة من أخصائني وقاية النباتات والمرشدين الزراعيين في محافظة صنعاء إلى تزويد المتدربين بمهارات ومعارف حول عملية مكافحة المتكاملة للحشرة وكذا آلية المكافحة باستخدام المصائد الفرمونية التي سيتم توزيعها على المزارعين في المرحلة القادمة. وفي افتتاح الدورة أشار مدير عام وقاية النباتات المهندس عبده فارح الريمج إلى أهمية الدورة في التعريف بعمليات المكافحة المناسبة والمجدية لحشرة حافرة الطماطم.. مبيناً أن الدورة تهدف للوصول إلى فهم مشترك من أجل إرشاد المزارعين وتوعيتهم بالطرق الحديثة لمكافحة هذه الحشرة التي تهدد محصول الطماطم وتكبد المزارعين خسائر اقتصادية كبيرة.

ودعا الريمج المتدربين إلى أهمية الاستفادة القصوى من محتويات الدورة ونقل المعارف إلى زملائهم في الميدان.. مبيناً أن هناك دورات أخرى مماثلة تنظم في 12 محافظة في مجال التعريف بطرق مكافحة حشرة حافرة الطماطم وتستهدف 192 مهندساً زراعياً من سيقومون بتأهيل 576 مرسداً زراعياً لتأهيل المزارعين في مختلف مناطق محافظات الجمهورية وإرشادهم بالطرق العلمية الحديثة في مكافحة حافرة الطماطم التي تعد من الآفات الخطيرة التي تهدد محصول الطماطم.

وأشاد عبده فارح الريمج بدور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ودعمها لجهود التنمية الزراعية في اليمن وسانديتها في مكافحة الآفات ومنها آفة حافرة الطماطم "توتا ايسلوتا".

وكانت وزارة الزراعة والري أقدمت استيراد المصائد الفرمونية المخصصة لمكافحة حشرة حافرة الطماطم بعد تأكدها من فشل المكافحة باستخدام مبيدات الآفات النباتية، وارتفاع خسائر مزارعي الطماطم بسبب الآفة.

أحمد الطيار

>، حققت المنشآت العاملة في

أنشطة إنشاء الطرق والجسور بجمعيع أنواعها وإصلاحها في بلادنا إنتاجاً يبلغ 37 ملياراً و257 مليون ريال فيما تستوعب من الأيدي العاملة 4566 عاملاً

ويعتبر قطاع البناء والتشييد

من القطاعات الاقتصادية الهامة في اليمن نظراً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشايك الواسع مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويشكل إنتاج منشآت القطاع المنظم للبناء والتشييد جزءاً هاماً في مجمل نشاط البناء والتشييد.

يذكر أن المنشآت العاملة في قطاع البناء والتشييد في اليمن حققت خلال عام 2009م إنتاجاً بقيمة 65 ملياراً و946 مليون ريال وقيمة مضافة بمبلغ 19 ملياراً و729 مليون ريال فيما زاد فائض

التشغيل عن 11 ملياراً و400 مليون ريال. كما سجلت تلك الأنشطة قيمة إهلاك جراء عملياتها الإنشائية بمبلغ ملياراً و799 مليون ريال لكنها في المقابل حققت فائض تشغيل بقيمة 6 مليارات و202 مليون ريال الأمر الذي يؤكد مدى أهمية هذه الأنشطة وقدرتها على خلق فرص استثمارية مربحة لمنشآتها.

وبينت نتائج مسح البناء والتشييد للقطاع المنظم الصادر بشهر فبراير الماضي عن الجهاز المركزي للإحصاء أن إجمالي الاستهلاك الوسيط لأنشطة إنشاء الطرق والجسور بجمعيع أنواعها بلغ 26 ملياراً و531 مليون ريال منها 17 ملياراً و627 مليون ريال قيمة الاستهلاك السلعي فيما بلغ استهلاكها الخدمي 8 مليارات و903 ملايين ريال.

وتوضح النتائج أن هذه الأنشطة حققت قيمة مضافة بلغت 10 مليارات و726 مليون ريال فيما دفعت ضرائب غير مباشرة بقيمة 714 مليون ريال.

